

واقع الصادرات الجزائرية والتنافسية العالمية "التحديات والفرص في عصر العولمة" خلال الفترة 2023-2012

وفاء حرمة* ، سيف الدين تلي**

الإرسال: 2025/04/08

القبول: 2025/05/22

النشر: .../.../...

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية في ظل العولمة والفرص التي تملكها الجزائر والتحديات التي تواجهها، وهذا بتحليل المؤشرات والبيانات المتحصل عليها من الهيئات الرسمية. وتوصلنا إلى ضعف تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية نظرا لضعف المبادلات التجارية الجزائرية حيث لا تحظى بمكانة في الأسواق العالمية، مع تدهور القوة الشرائية لصادراتها وتركزها التام وعدم تنوعها، بحيث لم تتعدى السلع الجزائرية ذات ميزة نسبية 6 سلع، واعتماد الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الواردات أكثر، رغم أن الجزائر تمتلك فرصاً هائلة خارج قطاع المحروقات لتعزيز تنافسية صادراتها.

الكلمات المفتاحية : صادرات، تنافسية، محروقات، أسواق عالمية، الجزائر

تصنيف JEL: G 15، O13، P28

Challenges and Opportunities in the "Algerian Exports and Global Competitiveness Era" (2023-2012)

Abstract:

This study analyzes the competitiveness of Algerian exports in global markets, considering opportunities and challenges based on official data.

Findings show weak competitiveness due to limited trade, low diversification (only six competitive products), and reliance on imports. Despite these challenges, Algeria has strong potential beyond hydrocarbons to boost its exports.

Keywords: Exports, Competitiveness, Hydrocarbons, Global Markets, Algeria

JEL Classification: G 15، O13، P28

* دكتوراه، جامعة تامنغست، الجزائر، harmawafa11@gmail.com، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية (المؤلف المرسل)،

** أستاذ، جامعة تامنغست، الجزائر، telli.seiftelli@gmail.com، مخبر رهانات الاستثمار والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية

1. مقدمة

تعد تنافسية الصادرات عاملاً حاسماً في الاندماج الفعّال في الاقتصاد العالمي، حيث تمكن الدول من تعزيز حصتها في الأسواق الدولية وزيادة معدل النمو الاقتصادي. فكلما كانت الصادرات أكثر تنافسية من حيث الجودة، الأسعار، والابتكار، زادت قدرتها على اختراق الأسواق الخارجية ومواجهة المنافسين الدوليين. كما أن تحسين التنافسية يساهم في تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة تدفق العملات الأجنبية، مما يعزز استقرار الاقتصاد الوطني.

وتعتبر تنافسية الصادرات الجزائرية عنصراً استراتيجياً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنوع الاقتصادي بعيداً عن هيمنة قطاع المحروقات. فكلما ارتفعت القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، زادت قدرتها على تحقيق قيمة مضافة وتحسين الميزان التجاري عبر تقليص العجز وتعزيز تدفق العملات الأجنبية. وبذلك تصبح الصادرات الجزائرية محركاً أساسياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، مما يعزز من التنمية الاقتصادية الشاملة.

1.1 إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الصادرات الجزائرية في رفع التنافسية بالأسواق العالمية في ظل العولمة؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر للصادرات يؤثر سلباً على التنافسية؛
- تمتلك الجزائر عدة فرص غير مستغلة للرفع من التنافسية التصديرية؛
- ضعف جودة المنتجات الجزائرية مقارنة بالمنافسين الدوليين يحد من قدرتها على اختراق الأسواق العالمية.

3.1 أهداف الدراسة:

- عرض تركيبة الصادرات الجزائرية
- تحليل هيكل الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات.
- قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية.
- تحديد فرص وتحديات تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية.

4.1 المنهج المتبع

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليل لمراجعة الأدبيات ذات الصلة بتنافسية الصادرات، وقياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية المتحصل عليها من الهيئات الرسمية.

5.1 الدراسات السابقة

- صالحى سلمى، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جامعة بومرداس، المجلد 04، العدد 01، 2021؛ هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الصادرات الجزائرية خاصة غير النفطية منها في ظل الأوضاع الراهنة؛ وإبراز الدور الذي تؤديه الصادرات خارج المحروقات في النهوض بالاقتصاد الوطني ومعرفة أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات. وتوصلت إلى أن قطاع المحروقات يعتبر هو المهيمن الوحيد على الصادرات الجزائرية، وأن الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية كما تملك الجزائر عدد قليل من المنتجات المصدرة التي تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية.
- لحسن عقومة، جنيدي مراد، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2019-2010)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، 2020، هدفت هذه الدراسة إلى تبين مدى

أهمية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2019-) معتمدين في ذلك على جمع وتحليل إحصائيات الصادرات الجزائرية والجداول والبيانات وقياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات مثل: مؤشر القدرة على التصدير، مؤشر معدل التغطية خارج المحروقات، مؤشر الانفتاح التجاري خارج المحروقات، مؤشر التركيز السلعي، مؤشر تنوع الصادرات وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد افتقاد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لمستوى التنافس المطلوب، وفي هذا الإطار وجب على السلطات اتخاذ الإجراءات والآليات المناسبة للنهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات وتقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

- رمضاني أم الخير، شربي محمد الأمين، قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 2000-2019، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 01، 2022، بحثت هذه الدراسة بشكل أساسي في تقييم وتحليل واقع تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة 2000-2019، وذلك بتطبيق مجموعة من المؤشرات المتعارف عليها في هذا المجال، والتي تمثلت في مؤشر القدرة على التصدير ومؤشر التنوع، التركيز، معدل التغطية ومؤشر الانفتاح التجاري، و مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA، وتحقيقا لهذه الغاية تم الاعتماد على المنهج الوصفي الإحصائي، والنتائج تشير إلى أن القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية ضعيفة تفتقد المستوى التنافس المطلوب، وهو الوضع الذي يستدعي التفكير بجدية في إقامة اقتصاد تصديري غير نفطي بوضع سياسات واستراتيجيات متكاملة محددة الأهداف والتوجيهات للاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق الدولية.

2. الإطار النظري لتنافسية الصادرات

تعد تنافسية الصادرات من العوامل الأساسية لتعزيز الحضور في الأسواق الدولية، فهي تعكس مدى قدرة المنتجات المحلية على مواجهة المنافسة العالمية. في ظل التغيرات الاقتصادية والتجارية.

1.2 تعريف تنافسية الصادرات:

هناك العديد من التعاريف لتنافسية الصادرات من أهمها:

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها: "المدى التي تستطيع من خلاله الدول أن تنتج وفي ظل شروط السوق الحرة العادلة، سلعا وخدمات تنافس أسواق عالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي لأفرادها على المدى الطويل". (رمضاني & شربي، 2022)

وتعرف تنافسية الصادرات على أنها: "قدرة اقتصاد بلد ما على زيادة حصته في الأسواق الخارجية، حيث يتزايد الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وتظهر في شكل زيادة في الصادرات." (العابد و دهان، 2016)

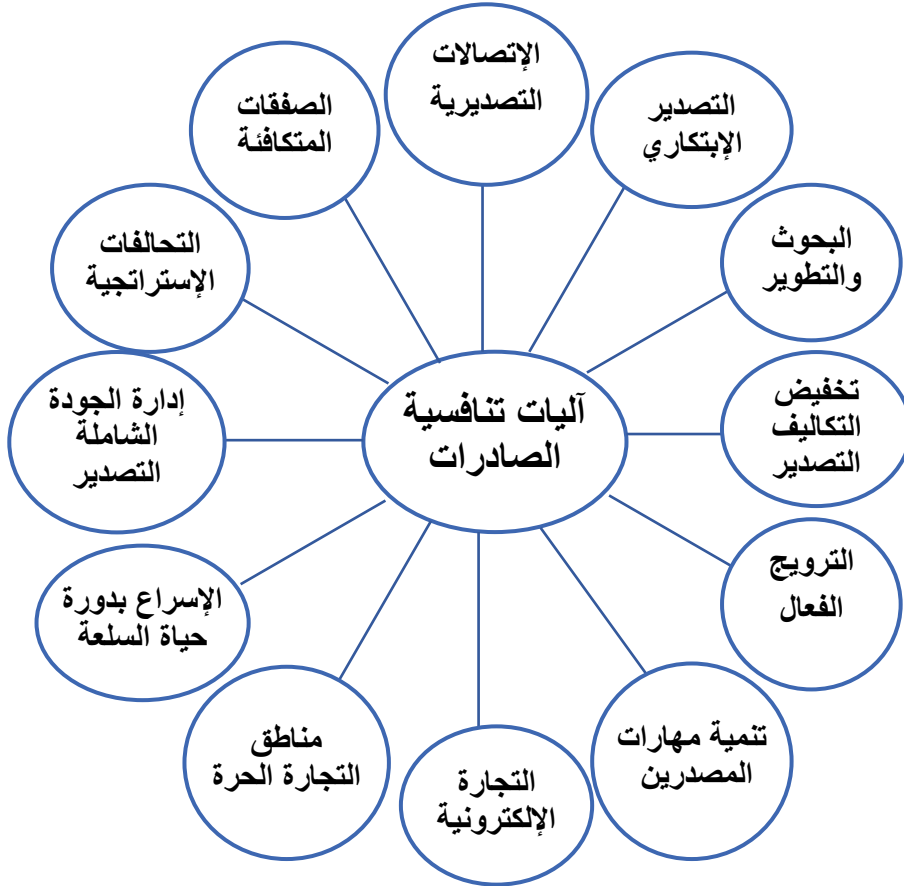
وتعرف تنافسية الصادرات على أنها: "قدرة الشركة على تقديم المنتجات والخدمات في الموقع المطلوب وبالشكل الذي يرغب فيه المشترون في الخارج بأسعار تنافسية مقارنة بالموردين المحتملين الآخرين".

كما تعرف على أنها "قدرة الدولة أو المؤسسة على انتاج سلع وخدمات تنافس بها في الأسواق العالمية، وفي ظل شروط السوق الحر. (زبيدي، 2007)

وعليه يمكن القول أن تنافسية الصادرات هي قدرة المنتجات والخدمات التي تصدرها دولة معينة على تحقيق النجاح في الأسواق الدولية مقارنةً بمنتجات الدول الأخرى.

2.2 آليات تنافسية الصادرات:

إن البقاء والنمو والتوسع للمؤسسات داخل السوق التصديري يتطلب مجموعة من الآليات التي تشكل منها التنافسية التصديرية حيث تتمثل أهمها في مجموعة من العمليات التي ينبغي على المؤسسة القيام بها والتي ترتبط سواء بالمحيط الداخلي للمؤسسة أو محيطها الخارجي. والشكل التالي يوضح لنا أهم الآليات التنافسية التصديرية التي تصنع النجاح في الأسواق العالمية.



الشكل (01): آليات تنافسية الصادرات

المصدر: (النجار، 2002)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن اكتساب قدرة تنافسية في الأسواق العالمية للتصدير يتوقف على قدرة الدولة في اعتماد عدة آليات وأساليب أهمها التجارة الإلكترونية، إدارة الجودة الشاملة للمنتجات، بناء قاعدة اتصال للمصدرين والعمل على تدريبهم وإكسابهم المهارات التصديرية، والرفع من قدرات البحث والتطوير في مجال التصدير وغيرها من الأساليب الموضحة في الشكل أعلاه.

3. واقع تركيبة الصادرات الجزائرية

تعد الصادرات الجزائرية مصدرا رئيسياً للعملة الصعبة وتعتمد بشكل كبير على المحروقات مثل النفط والغاز الطبيعي، والتي تشكل أكثر من 90% من إجمالي الصادرات. في السنوات الأخيرة، تسعى الجزائر لتنويع صادراتها من خلال تشجيع المنتجات الفلاحية، الصناعية، والخدمات. هذا التوجه يهدف إلى تقليل التبعية للثروات الطاقوية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

1.3 تطور حصيلة الصادرات الجزائرية

تشكل الصادرات الجزائرية من المحروقات، مثل النفط والغاز الطبيعي، العمود الفقري للاقتصاد الوطني، حيث تمثل النسبة الأكبر من عائدات التصدير. غير أن الجزائر بدأت في السنوات الأخيرة باتخاذ خطوات جديّة لتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، من خلال دعم المنتجات الفلاحية، الصناعية، والخدمات. هذا التوجه يهدف إلى تقوية الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة. توضح معطيات الجدول أدناه تطور حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023

الجدول (01): تطور حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي

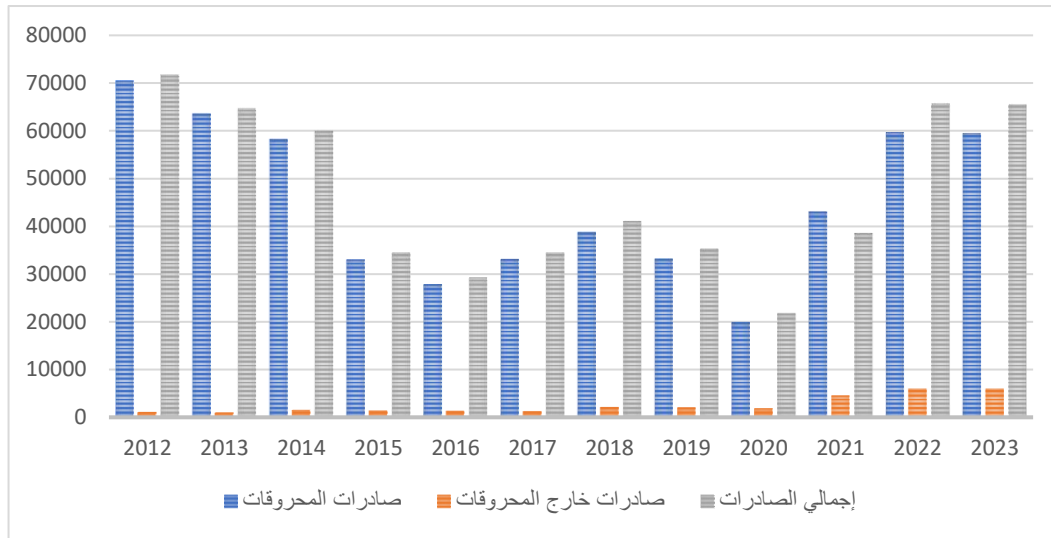
السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج محروقات		إجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2012	70584	98.4	1153	1.60	71737	100
2013	63663	98.4	1050	1.6	64713	100
2014	58362	97.3	1634	2.7	59996	100
2015	33081	95.7	1485	4.3	34566	100
2016	27918	95.2	1393	4.8	29311	100
2017	33202	96.0	1367	4.0	34569	100
2018	38929	94.6	2215	5.4	41144	100
2019	33244	94.1	2079	5.9	35323	100
2020	20016	91.0	1916	9.0	21932	100
2021	43216	88.4	4579	11.6	38637	100
2022	59738	91.1	5980	8.9	65718	100
2023	59548	90.87	5978	9.09	65526	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Bank Of Algeria, 2025)

تشير معطيات الجدول رقم (01) إلى تذبذب في قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث شهدت إنخفاض من مستوياتها خلال بداية فترة الدراسة، ولكن التراجع الحاد كان بداية من سنة 2015 والتي شهدت أزمة البترول العالمية. حيث مثلت هذه الصادرات ما قيمته 70584 مليون دولار سنة 2012 وهي أعلى قيمة لها ليستمر الإنخفاض حتى بلغ ما قيمته 20016 مليون دولار سنة 2020، قدر هذا الإنخفاض بأكثر من النصف بما يعادل 71%-، لترتفع قيمة الصادرات سنة 2022 بشكل ملحوظ حيث بلغت 59738 مليون دولار ولكنها أقل من بداية المدة، وبذلك فإن هذه الصادرات تمثل حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية بمعدل 90,87% سنة 2023. وهذا ما يثبت التبعية الريعية للاقتصاد الجزائري.

وبالنظر إلى النوع الآخر من الصادرات الجزائرية وهي خارج المحروقات فتبين المعطيات تذبذب في قيمتها كذلك، ففي بداية الفترة شهدت هذه الصادرات تراجع المستمر، ولكن بداية من سنة 2018 ارتفعت حصيلتها بشكل متنامي حتى حققت أعلى قيمة لها ب 5980 مليون دولار سنة 2022، بالرغم من أنها لا تزال صادرات هامشية لم تتجاوز 11% من مجموع الصادرات، هذا يرجع إلى مختلف الجهود الجزائرية المبذولة التي تسعى من خلالها إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات. والشكل الموالي يوضح أكثر تطور تركيبة الصادرات الجزائرية.

الشكل (02): تطور حصيلة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (01).

يوضح الشكل (02) أن الصادرات الجزائرية حققت تراجع مستمر قدر بـ 69% خلال الفترة 2012-2021، رغم التطور الملحوظ الذي شهدته سنة 2022، بفضل مساعي الدولة الجزائرية لترقية قطاع الصادرات، ولكن لم يصل إلى الحد الذي كانت عليه في بداية الفترة، يرجع هذا إلى تأثيرها بتراجع الصادرات من المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر منها، والتي بدورها تعاني تذبذب في أسعار البترول، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلبها، ومتربط كذلك بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية. باعتبار أن الصادرات من المحروقات التي تمثل النسبة الأكبر، وبالتالي يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية تتميز بالأحادية لارتباطها الشديد بقطاع المحروقات.

الجدول (02): تركيبة الصادرات الجزائرية من المحروقات خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي

تركيبية الصادرات الجزائرية من المحروقات												السنوات
الغاز الطبيعي		الغاز الطبيعي المميع		غاز البترول المميع		مواد بترول مكررة		الكوندونسا		البترول الخام		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
22.4	15814	9.2	6500	6.8	4775	15.6	11044	6.7	4698	39.3	27750	2012
20.3	12823	9.5	6041	6.9	4389	17.2	10906	7.6	4838	38.4	24326	2013
17.7	10336	12.7	7396	8.9	5203	22.6	13195	6.7	3886	31.4	18343	2014
20.0	6628	14.2	4700	8.1	2687	20.5	6789	6.8	2236	30.3	10037	2015
22.1	6165	11.1	3101	8.0	2221	19.9	5563	7.1	1989	31.8	8876	2016
21.9	7276	10.8	3571	9.0	2977	21.0	6967	5.9	1950	31.5	10459	2017
23.8	9285	9.2	3565	8.7	3401	20.7	8041	6.5	2527	31.1	12117	2018
20.4	6762	11.2	3731	7.3	2434	20.5	6816	6.6	2192	33.9	11231	2019
22.8	4621	12.0	2419	9.0	1821	23.3	4722	5.6	1136	27.2	5509	2020
21.6	7606	10.9	3834	10.2	3585	22.7	7995	5.8	2030	27.7	9740	2021
32.7	19543	12.8	7651	7.0	4198	18.1	10783	3.8	2253	25.6	15309	2022
33.1	16437	14.3	7115	6.7	3329	17.1	8505	4.3	2115	24.5	12159	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Bank Of Algeria, 2025)

يشير الجدول (02) أن هيكل صادرات المحروقات الجزائرية يعتمد في المرتبة الأولى على مكون البترول الخام وهذا بنسبة 27%، يليها في المرتبة الثانية المواد المكررة للبترول باعتباره الأوفر من ناحية الكمية وهذا بنسبة 22%، ثم الغاز الطبيعي بنسبة 21% خلال سنة 2021، في حين جاءت بقية المكونات الأخرى في تذييل الترتيب، وهذا الترتيب كان منذ سنة 2012، باستثناء سنة 2022 حيث كان الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى يليه البترول الخام ثم المواد المكررة للبترول، وهذا يعود إلى اعتبار البترول الخام والغاز الطبيعي مواد أولية ذات قيمة أعلى من باقي المكونات الأخرى التي يتم إجراء بعض التغييرات عليها كتحويلها أو تمسيها ثم تصديرها، مع الإشارة إلى أن حجم إنتاج البترول كان حوالي 250.4 مليون برميل بسعر 111.0 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2012، ليتراجع حجم إنتاجه إلى 144.9 مليون برميل بسعر 83.7 دولار أمريكي للبرميل الواحد سنة 2023.

أما بالنسبة للمكون الثاني وهو مواد البترول المكررة ففي سنة 2012 قدر حجم إنتاجها ب 97.7 مليون برميل بسعر 113.1 دولار أمريكي للبرميل الواحد، ليرتفع إنتاجه سنة 2023 إلى 108.4 مليون للبرميل بسعر منخفض 78.5 دولار أمريكي للبرميل، في حين كان حجم إنتاج الغاز الطبيعي 39.1 مليار متر مكعب بسعر 4.3 دولار للمليون وحدة حرارية سنة 2012، مع انخفاض حجم إنتاجه سنة 2021 إلى 36.0 مليار متر مكعب، ولكن بسعر مرتفع مقارنة ببداية الفترة حيث قدر ب 14.5 دولار للمليون وحدة حرارية مما جعل من الغاز الطبيعي يحتل المرتبة الأولى ضمن الصادرات من المحروقات الجزائرية سنة 2022. وعليه فإن هذه المعطيات تؤكد تراجع الصادرات من المحروقات وهذا مرتبط بأمرين إما بضعف الإنتاج نظرا لنضوب المخزون مع تقدم السنوات، أو انخفاض أو تذبذب أسعارها.

2.3 هيكل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

تعمل الدولة الجزائرية جاهدة في سبيل ترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات باعتباره السبيل للتخلص من أحادية التصدير،

الجدول (03): تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي

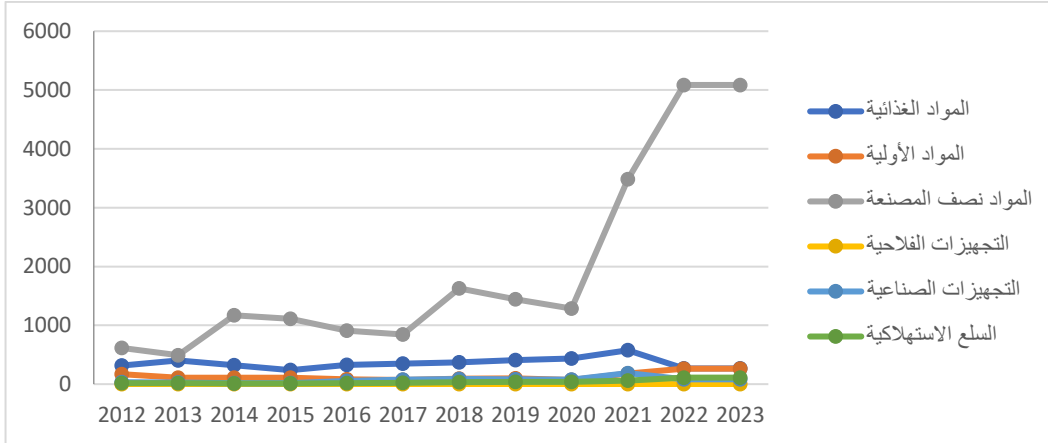
تركيبية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات												السنوات
السلع الاستهلاكية		التجهيزات الصناعية		التجهيزات الفلاحية		المواد نصف المصنعة		المواد الأولية		المواد الغذائية		
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
1.6	19	2.7	32	0	0	53.5	618	19.3	168	27.3	315	2012
1.5	16	2.7	29	2.7	0	46.8	492	10.3	109	38.4	404	2013
0.6	11	0.9	16	0.06	1	71.7	1173	6.7	110	19.7	323	2014
0.7	11	1.2	18	0	0	74.8	1111	7.2	107	16.0	238	2015
1.2	18	3.8	53	0	0	65.2	909	6.0	84	23.5	328	2016
1.4	20	5.7	78	0	0	61.8	845	5.3	73	25.6	350	2017
1.5	34	4.05	90	0	0	73.3	1626	4.1	93	16.8	373	2018
1.7	36	4.01	83	0	0	69.8	1445	4.6	96	19.7	408	2019
1.9	37	4.03	77	0	0	67.4	1287	3.7	71	22.8	437	2020
1.7	63	3.80	188	0.02	1	77.5	3486	4.04	182	12.8	576	2021
1.9	111	1.4	84	0.03	2	87.4	5086	4.5	263	4.6	269	2022
1.9	111	1.4	84	0.03	2	85.07	5086	4.3	263	4.4	269	2023

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Bank Of Algeria, 2025).

يوضح الجدول رقم (03) أن هناك 06 مجموعات تشكل هيكل الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتي شهدت نموا خلال فترة الدراسة، بحيث تعتمد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالدرجة الأولى على المواد نصف المصنعة وهذا بنسبة 85% والسبب في ذلك أن المواد نصف المصنعة هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها كالهيليوم والأمونياك، ثم في المرتبة الثانية المواد الغذائية بنسبة 4.4%، تليها المواد الأولية في المرتبة الثالثة وهذا بنسبة 4.3%. في حين تسهم بقية العناصر الأخرى بنسب ضعيفة جدا في الصادرات خارج المحروقات.

حيث بلغت الزيادة في الصادرات من المواد الغذائية من ناحية القيمة بـ 262 مليون دولار أمريكي بمعدل نمو 45% سنة 2021 باستثناء التراجع المسجل سنة 2022 حيث بلغت قيمتها 269 مليون دولار، أما المواد الأولية فارتفعت كذلك بـ 68 مليون دولار بمعدل 25%، المواد نصف المصنعة بـ 4468 مليون دولار بمعدل نمو 88%، التجهيزات الفلاحية بـ 2 مليون دولار، التجهيزات الصناعية بـ 52 مليون دولار بمعدل نمو 61%، السلع الاستهلاكية بـ 92 مليون دولار بمعدل نمو 82%، يرجع السبب في تطورها إلى طبيعة هذا النوع من الصادرات وسهولة التعامل فيها بحيث لا تتطلب خبرات عالية، ولا تحتاج إلى تكاليف كبيرة لمزاولة أنشطتها. والشكل الموالي يوضح أكثر نمو كل عنصر من هذه المجموعة.

الشكل (03): تركيبة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2012-2023 الوحدة: مليون دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

يتضح من الشكل رقم (03) تطور كل عنصر من الصادرات خارج المحروقات، وفي هذا الصدد فقد تبنت الجزائر العديد من الإستراتيجيات و البرامج وسخرت مختلف الهياكل والإمكانات في سبيل تنمية قطاع الصادرات خارج المحروقات وذلك في إطار الشراكة والتعاون من خلال مجموعة من الاتفاقيات التي تهدف بالأخص إلى الاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، إلا وأنه بالرغم من هذه الجهود لم ترقى الصادرات خارج المحروقات إلى المستوى المطلوب، وبالتالي ضرورة العمل أكثر وإيجاد إستراتيجيات أخرى تتناسب مع خصوصية القطاع الاقتصادي الجزائري من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات، وتنميته بما يحقق النمو الاقتصادي ويدعم تطور مختلف القطاعات الأخرى بالجزائر، وتحقيق التنويع الاقتصادي لتتخلص الجزائر من التبعية الربعية.

4. قياس تنافسية الصادرات الجزائرية

ترتبط الصادرات الجزائرية بالعالم الخارج، لكن ما يجب معرفته هو مكانة الصادرات الجزائرية من حيث خصائصها ومدى قدرتها على مواجهة التحديات العالمية وكذا ارتباطها بالأسواق العالمية وهذا يتضح من خلال قياس مؤشرات تنافسيتها والتي سنعرض بعض منها من خلال الآتي.

1.4 مؤشر الميزة النسبية: يعتبر مؤشر الميزة النسبية من المؤشرات الهامة في قياس الأهمية السلعية المعنية للدولة في الأسواق العالمية وتكون السلعة ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر أكبر من 1. ويعطي بالعلاقة التالية:

$$RCA_{ij} = \frac{\frac{x_{ij}}{x_i}}{\frac{x_{wj}}{x_w}}$$

حيث تعني (X_{ij}) و (X_{wj}) صادرات الدولة (i)، أما (W) فهي الصادرات العالمية من السلعة (j) وتشير (X_i) و (X_w) إلى الصادرات الكلية للدولة (i) والعالم (W). يستخدم المؤشر في قياس الميزة النسبية للسلع فرادى (Arab Monetary Fund, 2025)

الجدول (04): تطور عدد السلع الجزائرية ذات ميزة نسبية خلال الفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد السلع	2	2	4	6	5	5	6	6	6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Arab Monetary Fund, 2025)

يتضح من خلال الجدول رقم (04) أن الجزائر لا تمتلك سلع كثيرة ذات ميزة نسبية حيث في بادئ الأمر كانت تمتلك سلعتين فقط وهي البترول والأسمدة، وهذا ما يؤكد اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات، ولكن مع مرور السنوات ظهرت سلع أخرى تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية بحيث لم تتعدى 6 سلع وهذا غير كافٍ نظراً لاحتاجة تحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من أحادية التصدير، وتمثل هذه السلع في الأسمدة حيث تقدر قيمة الميزة النسبية لها بـ 12.750، الوقود بقيمة 9.692، السكر والحلويات بقيمة 4.525، الفلين والمواد المصنوعة منه بقيمة 3.355، وكذلك الملح والسلفور التربة والأحجار بـ 2.756، وآخر سلعة وهي المواد الكيميائية غير العضوية بقيمة 2.579 باعتبار أنه يمكن القول بأن السلعة ذات ميزة نسبية إذا تعدت قيمتها 1، في حين تبقى سلع أخرى لكن لم ترتفع قيمة مؤشرها حتى تحظى بصفة الميزة النسبية. ومن أجل تعزيز الميزة النسبية للسلع الجزائرية المصدرة يجب على الجزائر اعتماد أساليب معينة كالاستثمار في التكنولوجيا، أو تطوير مهارات العمال، أو اعتماد طرق إنتاج حديثة حتى تتمكن من إنتاج سلع وخدمات بتكلفة فرصة بديلة أقل من المنافسين في الأسواق الدولية. وعليه فتصبح قادرة على إيجاد حل بديل للمحروقات من أجل تعويض الخسائر الناتجة عن انهيار أسعار النفط خاصة وأن قطاع المحروقات رهينة لتقلبات أسعار النفط العالمية وكذا محدودية حصة الصادرات من النفط التي تتحكم فيها منظمة الأوبك بحيث لا يمكن تصدير كميات إضافية.

2.4 مؤشر القدرة الشرائية للصادرات: هو مؤشر يعكس قدرة الدولة على شراء السلع والخدمات الأجنبية بناءً على قيمة صادراتها يتم

حسابه وفق المعادلة التالية: حيث:

$$pxp = \frac{px_i}{pm_i} \times 100$$

px_i : مؤشر أسعار الصادرات.

pm_i : مؤشر أسعار الواردات.

الجدول (05): تطور مؤشر القدرة الشرائية للصادرات خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	164.6	150.9	142.5	100.0	91.1	99.5
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	110.8	95.1	59.2	90.6	140.8	134.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (UN Trade and Development (UNCTAD), 2025)

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن قيمة المؤشر أكبر من 100 في السنوات الأولى. بمعنى تحسن القوة الشرائية للصادرات الجزائرية أي أن الدولة تستطيع شراء المزيد من الواردات بنفس قيمة الصادرات، أما بداية من سنة 2016 فنلاحظ أن المؤشر أقل من 100 وهذا يدل على تدهور القوة الشرائية للصادرات، ويفسر هذا طبعاً بتدهور الصادرات الجزائرية التي تعتمد بالأساس على الصادرات من المحروقات التي عانت من انخفاض في أسعار النفط ولكن تسعى الجزائر لإيجاد بدائل أخرى للصادرات مما أدى إلى تحسن المؤشر في السنتين الأخيرتين.

3.4 مؤشر التركيز السلعي للصادرات: يقيس المؤشر مدى تركيز الصادرات السلعية للدولة ونقصه به مدى غلبة الوزن النسبي للسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية إلى جملة صادرات، وتنحصر قيمته بين 0 إلى 1، حيث تعني القيمة 1 التركيز التام للصادرات، أي أن الدولة المصدرة تعتمد في صادراتها على عدد محدد من السلع. ويعطى بالعلاقة التالية: (قاسم and محمد، 2012)

$$H := \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_{if}}{x_f}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

x_{if} : صادرات البلد f من السلعة i

x_f : إجمالي صادرات البلد

n : عدد السلع المصدرة

الجدول (06): تطور مؤشر التركيز السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	0.540	0.541	0.485	0.485	0.489	0.480
عدد السلع المصدرة	98	95	99	91	93	108
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	0.478	0.480	0.458	0.477	0.508	0.476
عدد السلع المصدرة	122	125	121	118	121	140

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (UN Trade and Development (UNCTAD), 2025)

يوضح الجدول رقم (06) أن قيمة التركيز السلعي للصادرات الجزائرية مرتفعة حيث تقترب كلها من الواحد، وهذا يدل على التركيز التام للصادرات الجزائرية. بمعنى أنها تعتمد على سلع محدودة وقليلة جداً وهي المحروقات وبالأخص سلعة البترول أو مشتقاته التي تعد المصدر الرئيسي للإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة فبالرغم من تطور عدد السلع المصدرة إلا أن السلع التابعة لقطاع المحروقات هي التي تسيطر على الحصة الأسد في تطور مؤشر التركيز السلعي.

وهو ما نراه واضحاً من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فمعدلات التركيز السلعي في الاقتصاديات الريفية مرتفع جداً كونها تعتمد على سلعة وحيدة وهي النفط الأمر الذي يجعل من إقتصاديتها تعاني من تبعية شبه مطلقة للمحروقات.

4.4 مؤشر التنوع السلعي للصادرات: وهو مؤشر يقيس درجة تنوع الصادرات لبلد ما في عدد محدود من القطاعات الإنتاجية. القيم تتراوح بين الصفر والـ 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من الصفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، ويشير الصفر إلى أن نمط الصادرات الوطنية يتطابق تماماً مع النمط العالمي. كما تشير القيم أعلى من الصفر إلى أن البلد يعتمد على تصدير عدد صغير من المنتجات

ويعطى بالعلاقة التالية: (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2025)

$$S_j = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

2025)

بحيث:

h_{ij} : هي حصة المنتج i في الصادرات الإجمالية للبلد j

h_i : هي حصة المنتج في الصادرات العالمية الإجمالية.

الجدول (07): تطور مؤشر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	0.729	0.734	0.746	0.783	0.814	0.791
عدد السلع المصدرة	98	95	99	91	93	108
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
القيمة	0.807	0.806	0.828	0.814	0.774	0.796
عدد السلع المصدرة	122	125	121	118	121	140

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (UNCTAD, 2025) (Trade and Development)

تشير بيانات الجدول رقم (07) إلى ارتفاع قيمة مؤشر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023 بحيث أن كل القيم تقترب من الواحد. وهذا يدل على اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع معين في التصدير وكما أشرنا سابقا هو قطاع المحروقات، وعلى الرغم من أن الجزائر تبنت العديد من الإستراتيجيات لتطوير الصادرات خارج المحروقات وهو ما يؤكد زيادة عدد السلع المصدرة حيث كان عددها 98 سلعة سنة 2012 وانتقلت إلى 140 سلعة مصدرة سنة 2023 إلا أن المؤشر لازال في ارتفاع هذا يعني أنه بالرغم من ارتفاع الصادرات خارج المحروقات ومحاولة تنمية القطاعات الأخرى إلا أن قطاع المحروقات غالب على صفة الاقتصاد الجزائري، وعدم وجود قطاعات إنتاجية أخرى تسهم في زيادة الصادرات، حيث سجل المؤشر أحسن قيمة له سنة 2012 بـ 0.726 وهي في الأصل قريبة من الواحد تدل على أن هيكل الصادرات الجزائرية بعيد كل البعد عن هيكل الصادرات العالمية ولازال إلى غاية سنة 2023 لم يتغير هيكله أو يقترب من هيكل الصادرات العالمية.

5.4 معدل التغطية للصادرات الجزائرية: يظهر مدى قدرة عوائد التصدير على تغطية الواردات، وذلك عن طريق عدم احتياج الدولة إلى وسائل تمويل أخرى لتغطية تكلفة الواردات بالعملة الصعبة، بحيث كلما كان معدل تغطية الصادرات للواردات كبيرا كلما نتج عن ذلك توفير فائض في احتياطي النقد الأجنبي. ويعطى بالعلاقة التالية: (محمد العفيفي و جلال نجار، 2018) حيث:

$$N = \frac{\sum x_i}{\sum m_i} \times 100$$

x_i : إجمالي صادرات الدولة.

m_i : إجمالي واردات الدولة.

الجدول (08): تطور معدل التغطية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	71737	64713	59996	34566	29311	34569
الواردات	51050	54461	59019	52086	48882	48076
معدل التغطية%	140	118	101	66	59	71
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	41114	35323	21932	38637	65718	65526
الواردات	48292	44632	35547	37466	38868	38757
معدل التغطية%	85	79	61	103	169	169

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Bank Of Algeria, 2025)

يوضح الجدول رقم (08) قدرة تغطية الصادرات الجزائرية لمجموع الواردات خلال بداية الفترة حيث تجاوز معدل التغطية 100% أي أن عوائد التصدير المحققة قد غطت تكاليف الواردات ومتبقى فائض من العملة الأجنبية، وبالتالي فإن هذه التغطية كانت من خلال صادرات النفط التي تمثل النسبة الأكبر من الصادرات، وبالتالي فإنه بمجرد انخفاض أسعار البترول انخفض معدل التغطية من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 2021 التي سجلت نمو مقارنة بالسنوات السابقة. وحقق معدل التغطية أعلى نسبة له بـ 169% سنة 2023 نظرا لمساعي الدولة الجزائرية لترقية قطاع الصادرات، وبالتالي فإن معدل التغطية يوضح العلاقة بين الصادرات الكلية والواردات الكلية عكس الميزان التجاري الذي يوضح الفرق بينهما ولكن كلاهما يعطي صورة واضحة عن مقدار العملات الأجنبية المحققة. وبالنظر إلى معطيات الجدول والتي توضح تراجع معدل التغطية فإن عوائد التصدير لم تغطي تكاليف الواردات وبالتالي فإنه دائما ما يحصل عجز في الموازين التجارية نظرا لمحدودية الصادرات الجزائرية في مقابل ارتفاع معدلات وارداتها، وعليه فإنه لا توجد مصادر أخرى للحصول على موارد من العملة الصعبة لمواجهة تكاليف المتأتية من ارتفاع فواتير الواردات. ويبقى ضعف معدل التغطية أمرا خطيرا يهدد الاقتصاد الجزائري أمام أزمات النفط المتكررة والتراجع الكبير لأسعار البترول من جهة وعدم القدرة على توفير جهاز إنتاجي محلي يلبي الطلب الاستهلاكي المتزايد من جهة.

6.4 مؤشر القدرة على التصدير: ويسمى نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي يقيس حجم الإنتاج المحلي الذي يتم تصديره. ويعطى بالعلاقة التالية: (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia, 2025)

$$F = \frac{\sum x_i}{GDP} \times 100$$

حيث:

x_i : إجمالي صادرات الدولة.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

وذلك باعتبار أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من انتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على اعتماد الدولة على الخارج، وعلى اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية.

الجدول (09): تطور مؤشر القدرة على التصدير بالجزائر خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	71736	64713	59996	34566	29310	34569
GDP	227143746	229701430	238942664	187493855	180763839	189880896
النسبة%	0.031	0.028	0.025	0.018	0.016	0.018
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	41114	35323	21932	38637	65718	65526
GDP	194554483	193459662	164873415	186231205	225638456	247626161
النسبة%	0.021	0.018	0.013	0.020	0.029	0.026

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Bank Of Algeria, 2025; World Bank Open Data, 2025)

تشير معطيات الجدول رقم (09) إلى تراجع مؤشر القدرة على التصدير حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2012 بـ 0.031% وتواصل التذبذب في المؤشر إلى ما نسبته 0.013% سنة 2020 التي سجل فيها المؤشر أضعف نسبة، يرجع ذلك إلى تداعيات وباء كورونا الذي قلص من حركة التجارة الدولية رغم تطور المؤشر سنة 2022 إلى ما نسبته 0.029%، ولكن عموما فإن المؤشر يدل

على أن حجم الإنتاج الذي تخصصه الجزائر للتصدير ضعيف جدا، ويؤكد على عدم اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية، وكذا عدم اعتمادها على الخارج في مختلف تبادلاتها التجارية، وعليه فإن تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة ولم ترقى إلى المستوى المطلوب وفقا لمؤشر القدرة على التصدير، وأن الدولة تعتمد على قطاعات أخرى غير الصادرات في تكوين إجمالي الناتج المحلي لها.

7.4 حصة الصادرات السلعية في الأسواق العالمية: يقيس مؤشر الحصة السوقية حصة صادرات الدولة من سلعة ما في الأسواق العالمية إلى إجمالي واردات العالم من نفس السلعة. وتعطى بالعلاقة التالية: (Arab Monetary Fund, 2025)

$$ms = \frac{x_i}{m_i}$$

حيث:

تعني (Xi) صادرات الدولة من السلعة i إلى السوق المستهدف

و (mi) واردات السوق المستهدف الإجمالية من السلعة i

الجدول (10): تطور حصة الصادرات السلعية الجزائرية في الأسواق العالمية خلال الفترة 2012-2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
القيمة	0.388	0.349	0.320	0.211	0.187	0.198	0.219	0.192	0.127

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (Arab Monetary Fund, 2025)

يوضح الجدول رقم (10) تراجع القيمة السوقية للصادرات السلعية الجزائرية في الأسواق العالمية خلال فترة الدراسة قدر هذا التراجع بـ 0.261، وهذا ما يدل على ضعف المبادلات التجارية الجزائرية حيث لا تحظى بمكانة في الأسواق العالمية وغير قادرة على مواجهتها، يعود هذا بالأساس إلى تراجع الصادرات النفطية التي تشكل 91% من إجمالي الصادرات الجزائرية والتي تشهد أسعارها تراجع مستمر بالإضافة إلى اعتماد الجزائر على منتجات قليلة جدا في التصدير، بالرغم من وجود جهود لترقية الصادرات خارج المحروقات وفتح أسواق جديدة، لكن تعد غير كافية بالنظر إلى شدة المنافسة في الأسواق العالمية،

ويمكن تفسير هذا التراجع كذلك بوجود جملة من المشاكل التي تختلف باختلاف الأسواق الدولية ومن بين المشاكل التي تواجه الشركات الجزائرية المصدرة مشكل التسويق العالمي، المنافسة وطول المسافة، ارتفاع الأسعار مقارنة بالدول الأخرى، عدم توفر دراسات عن بعض الأسواق، تأثير القرارات السياسية، عدم الثقة في المنتج الوطني، وعدم المرونة في التعامل مع الأطراف الخارجية ما يجعل من الاقتصاد الجزائري هش وغير قادر على الاندماج في الأسواق العالمية.

8.4 مؤشر الانفتاح التجاري: هو قياس لمدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الكلي للبلد أي العلاقة التي تربط ما بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي عن طريق التصدير والاستيراد، فكلما ارتفعت النسبة تعني أن البلد منفتح تجاريا ويعتمد بشكل كبير على الخارج في توفير العرض والطلب الكلي من السلع والخدمات الأجنبية عن طريق المبادلات التجارية ويحسب بالعلاقة التالية: (غطاس، 2023)

$$OPEN = \frac{\sum x_i + \sum m_i}{GDP} \times 100$$

حيث:

$\sum x_i$: إجمالي صادرات الدولة.

$\sum m_i$: إجمالي واردات الدولة

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

الجدول (11): تطور مؤشر الانفتاح التجاري للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012-2023

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات	71737	64713	59996	34566	29311	34569

الواردات	51050	54461	59019	52086	48882	48076
الناتج المحلي الإجمالي	227143746	229701430	238942664	187493855	180763839	189880896
معدل الانفتاح التجاري %	0.054	0.051	0.049	0.046	0.043	0.043
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات	41114	35323	21932	38637	65718	65526
الواردات	48292	44632	35547	37466	38868	38757
الناتج المحلي الإجمالي	194554483	193459662	164873415	186231205	225638456	247626161
معدل الانفتاح التجاري %	0.045	0.041	0.034	0.040	0.046	0.042

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (Bank Of Algeria, 2025; World Bank Open Data, 2025)

يتضح من خلال الجدول رقم (11) إنخفاض معدل الانفتاح التجاري، أي ضعف الارتباط بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي، حيث تراوح هذا المعدل بين 0.054% و 0.034% خلال الفترة 2012-2023، وأعلى نسبة سجلت سنة 2012 وأدنى نسبة سجلت سنة 2020 التي شهدت ظرفا خاص متعلق بانتشار وباء كورونا الذي عرقل سير حركة المبادلات التجارية العالمية، والملاحظ من خلال الإحصائيات أن الواردات هي التي ساهمت بنسبة كبيرة في ارتفاع معدل الانفتاح التجاري بما يفوق 95% وهذا ما يؤكد إنخفاض الواردات بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 والتي رافقتها إنخفاض مؤشر الانفتاح التجاري كذلك، يعود هذا بالأساس إلى عمل السلطات على تخفيض فاتورة الواردات ومحاولة الرفع من معدل الانفتاح التجاري عن طريق الرفع من الصادرات وخاصة خارج المحروقات. وعلى الرغم من ذلك فإن الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الخارج وارتباطه به يعتمد على الواردات.

5. فرص تعزيز تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية

تمتلك الجزائر فرصاً هائلة لتعزيز تنافسية صادراتها وتنويعها بعيداً عن الاعتماد المفرط على المحروقات، ومن بين أبرز الفرص في القطاعات الواعدة يمكن ذكر مايلي: (Bank Of Algeria, 2025; 'Ministry of Industry and Pharmaceutical Production', 2025; Ministry of Trade and Export Promotion, Special Fund for Export Promotion, 2025)

1.5 فرص الفلاحة والصناعات الغذائية: تزخر الجزائر بمساحات زراعية شاسعة، خصوصاً في الجنوب، إلى جانب موارد مائية جوفية هامة. فيمكن استغلال هذه العوامل في تطوير الزراعة الصحراوية لإنتاج القمح، الشعير، الفواكه والخضروات الموجهة للتصدير. كما أن الجزائر تُعد ثاني أكبر منتج عالمي للتمور، إلا أن معظم الإنتاج يُصدر خاماً، في حين أن الأسواق العالمية تتطلب منتجات ذات قيمة مضافة مثل العجائن، الدبس، وسكر التمر. وللجزائر إمكانيات في تصدير الزيوت النباتية، خاصة زيت الزيتون العضوي، وزيت الأعشاب العطرية كإكليل الجبل والزعرتر التي تحظى بطلب مرتفع في الأسواق الأوروبية.

2.5 فرص الصناعات التحويلية: تمتلك الجزائر احتياطات هائلة من المعادن، خصوصاً الحديد والفوسفات، غير أن أغلب هذه الموارد تُصدر كمادة خام دون تحويل محلي، ما يُفقد البلاد فرصة تحقيق قيمة مضافة أعلى. الاستثمار في صناعات مثل إنتاج الأسمدة والصلب الموجه للصناعة يمكن أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية. من جهة أخرى، يمكن للجزائر الاستفادة من النمو العالمي في الطلب على المنتجات المستدامة من خلال تطوير صناعات البلاستيك والورق الصديق للبيئة، خاصة في مجال التغليف المستدام.

3.5 فرص الطاقات المتجددة: تمتلك الجزائر إمكانات ضخمة في الطاقة الشمسية والريحية، مما يمكنها من تصدير الكهرباء النظيفة إلى أوروبا أو حتى تطوير صناعة محلية لإنتاج الألواح الشمسية وتصديرها. إضافة إلى ذلك، فإن التحول نحو إنتاج الهيدروجين الأخضر يُعد خياراً مستقبلياً واعدًا، نظراً للطلب العالمي المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة.

4.5 فرص قطاع السياحة والصادرات الثقافية: تزخر الجزائر بتراث غني يمكن أن يُترجم إلى فرص اقتصادية. تتمتع الصناعات التقليدية الجزائرية، مثل الفخار، السجاد، الزرابي، والمنتجات الجلدية، بطلب عالمي، لكنها تظل غير مسوقة بالشكل الكافي. كما أن السياحة الصحراوية يمكن أن تكون أحد المحركات الاقتصادية المهمة، إذ يمكن استقطاب السياح من خلال استثمارات مدروسة في السياحة البيئية والرحلات الصحراوية، ما يؤدي إلى خلق فرص لصادرات مرتبطة بهذا القطاع.

5.5 فرص الاقتصاد الرقمي والخدمات: يمكن للجزائر تشجيع تصدير البرمجيات والخدمات الرقمية من خلال دعم ريادة الأعمال وتوفير بيئة قانونية ومالية مناسبة. إضافة إلى ذلك، يمكن استغلال القدرات البشرية الشابة في تقديم خدمات عن بُعد مثل الترجمة، تطوير البرمجيات، وخدمة العملاء الدولية، وهو قطاع متنامٍ عالمياً. من جهة أخرى،

6.5 فرص التجارة الإفريقية: تمثل التجارة مع إفريقيا فرصة ضخمة، خاصة مع دخول الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية (AfCFTA)، التي توفر سوقاً يضم 1.3 مليار مستهلك. يمكن أن تكون الجزائر مركزاً رئيسياً لتصدير المنتجات الغذائية، الأدوية، مواد البناء، والطاقة إلى الدول الإفريقية، مستفيدةً من موقعها الجغرافي القريب من الأسواق الإفريقية الكبرى..

6. تحديات تنافسية الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية

تواجه السلطات الجزائرية العديد من التحديات لتعزيز تنافسية صادرات خارج المحروقات ومن أبرز هذه التحديات يمكن ذكر ما يلي: (حسان، 2022)

1.6 تحديات التطور الاقتصادي: إذ لابد من التوجه نحو الاهتمام بالسلع ذات المزايا النسبية لتطويرها، أو تلك السلع التي توشك الجزائر تحقيق فيها ميزة نسبية، للتمكن من الانطلاق في العملية التصديرية، وهذا بالانتقال من الصناعات ذات كثافة رأسمالية منخفضة، مروراً بالصناعات ذات الكثافة العالية لرأس المال ووصولاً إلى الصناعات العالية التكنولوجيا.

2.6 التحديات التكنولوجية: وضع استراتيجية شاملة لدعم الابتكار، و-الاهتمام بنشاط البحث والتطوير، وتدعيم التجارة الإلكترونية من خلال استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فالتجارة الإلكترونية تشجع الصادرات خارج المحروقات لتمييزها بسهولة الوصول إلى أسواق الاستهلاك وبأقل تكلفة

3.6 التحديات المعلوماتية: تطوير استراتيجية وطنية للاستعلام الاقتصادي التي من شأنها توفير المعلومة الاستراتيجية للمصدرين، باعتبار المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أهم الأصول لتحقيق التميز التنافسي؛

4.6 تحديات الالتزام بالمواصفات الدولية: فالمنتوج الجزائري لابد أن يتوافق مع المتطلبات الدولية ويلتزم بمواصفات الجودة، حتى يضمن بقاءه في بيئة الأعمال الدولية؛ مع الالتزام بالمعايير والاشتراطات البيئية في اختيار مواد التعبئة والتغليف القابلة للاسترجاع والتدوير وفقاً للمتطلبات البيئية العالمية.

5.6 التحديات التسويقية: الإعتماد على استراتيجية التسويق الدولي لتنمية الصادرات خارج المحروقات، فعلى المؤسسات المصدرة صياغة الاستراتيجية التسويقية على المستوى الدولي والتي تختلف عن الاستراتيجية المحلية، إذ لابد من تكييفها مع متغيرات البيئة الدولية؛

7. الخلاصة

حاولنا من خلال هذه الدراسة عرض وتحليل واقع الصادرات الجزائرية من المحروقات وخارج المحروقات وكذا هيكل وتركيبه كل نوع بالإضافة إلى قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات في الأسواق العالمية، ومختلف الفرص التي يمكن من خلالها تعزيز التنافسية التصديرية والتحديات التي تواجهها. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

- تمثل الصادرات من المحروقات حصة بمعدل 90,87%، بحيث تعتمد على مكون البترول الخام وهذا بنسبة 27%، أما الصادرات الجزائرية خارج المحروقات فهي صادرات هامشية لم تتجاوز 10% وترتكز على المواد نصف المصنعة وهذا بنسبة 85% وهذا ما يثبت التبعية الريعية للاقتصاد الجزائري.
- ضعف المبادلات التجارية الجزائرية حيث لضعف حجم الإنتاج الذي تخصصه الجزائر للتصدير، وهذا يؤكد على عدم اندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية
- تدهور القوة الشرائية للصادرات، حيث لم تتعدى السلع الجزائرية ذات ميزة نسبية 6 سلع وهذا غير كافٍ نظراً لحتمية تحقيق التنويع الاقتصادي
- يعتمد الانفتاح التجاري للاقتصاد الوطني على الخارج وارتباطه به على الواردات، كما أن عوائد التصدير لم تغطي تكاليف الواردات وبالتالي فإنه دائماً ما يحصل عجز في الموازين التجارية نظراً لمحدودية الصادرات الجزائرية في مقابل ارتفاع معدلات وارداتها
- ارتفاع قيمة مؤشر التنويع السلعي للصادرات الجزائرية وهذا يدل على اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع معين في التصدير مع التركيز التام للصادرات الجزائرية. بمعنى أنها تعتمد على سلع محدودة وقليلة جداً
- تمتلك الجزائر فرصاً هائلة لتعزيز تنافسية صادراتها خاصة في قطاع الفلاحة والسياحة والاستثمار أكثر في مجال الرقمنة والتقنيات الحديثة والانفتاح على السوق الإفريقية الواعدة.
- تواجه الجزائر العديد من التحديات لرفع تنافسية الصادرات أهمها الترويج للمنتجات الجزائرية ودراسة الأسواق الأجنبية واعتماد معايير الجودة الشاملة للمنتجات.
- وفي هذا الصدد يمكن اقتراحات التوصيات التالية:
- تحسين جودة المنتجات الجزائرية عبر تبني معايير دولية وتعزيز الصناعات التحويلية لزيادة القيمة المضافة.
- تطوير البنية التحتية بتحديث الموانئ والنقل، مع رقمنة الإجراءات الجمركية لتسهيل التصدير.
- تنويع الأسواق بالتركيز على إفريقيا وأوروبا والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات الرقمية.
- تعزيز التسويق بتحسين التغليف، الترويج الرقمي، والمشاركة في المعارض الدولية، والاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.

المراجع العربية

- العابد، ل. and دهان، م. (2016) 'تحليل واقع التنافسية الخارجية لاقتصاديات الدول العربية'، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية، 10(2)، pp. 181-207.
- النجار، ف. (2002) 'تسويق الصادرات العربية'. مصر: دار قباء.
- حسان، ل. (2022) 'محددات تنافسية صادرات الجزائر في ظل العولمة الاقتصادية'. دكتوراه. جامعة الجزائر 3.
- رمضان، أ. and شربي، م. (2022) 'قياس وتحليل مؤشرات تنافسية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة (2000-2019)'، 'الأفاق للدراسات الاقتصادية'، 7(1)، pp. 50-63.
- زبيدي، ب. (2007) 'تحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتصاد الجزائري'، جامعة شلف، الجزائر. p. 04.
- غطاس، ع. (2023) 'الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالجزائر أي علاقة؟'، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 09(01).
- قاسم، ج. and محمد، إ. (2012) 'تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية'. صندوق النقد العربي. p. 24.
- محمد العفيفي، ج. and جلال نجار، م. (2018) 'تقدير وتحليل مؤشرات التجارة الخارجية على المستوى القومي والقطاع الزراعي المصري'، 'المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي'، 28(03)، p. 03.

المراجع الأجنبية

- *Arab Monetary Fund* (2025). Available at: <https://www.amf.org.ae/en> (Accessed: 9 March 2025).
- *Bank Of Algeria* (2025). Available at: <https://www.bank-of-algeria.dz/> (Accessed: 9 March 2025).
- 'Ministry of Industry and Pharmaceutical Production' (2025), 22 February. Available at: <https://www.industrie.gov.dz/fr/> (Accessed: 10 March 2025).
- *Ministry of Trade and Export Promotion, Special Fund for Export Promotion* (2025). Available at: <https://www.commerce.gov.dz/fr/#> (Accessed: 9 March 2025).
- *UN Trade and Development (UNCTAD)* (2025). Available at: <https://unctad.org/> (Accessed: 9 March 2025).
- *United Nations Economic and Social Commission for Western Asia* (2025). Available at: <http://www.unescwa.org/> (Accessed: 30 March 2025).
- *World Bank Open Data* (2025) *World Bank Open Data*. Available at: <https://data.worldbank.org> (Accessed: 9 March 2025).